أبعاد التنمية العمرانية الشاملة في المملكة العربية السعودية

خالد بن محمد العنقري
وزارة الشئون البلدية والقروية ـ السعودية

مقدمة

تكاد تتفق المصادر العلمية المتخصصة من حيث تحديد مفهوم التنمية الشاملة على أنها عملية نقل المجتمع من الأوضاع القائمة الى أوضاع أكثر تقدما لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة المجتمع ككل في المدن والقرى، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وعمرانيا (Isard, 1975:374-5 ؛ الخريجي، 1986:124-140 ؛ محيى الدين ، 1975:210-211 ؛ حموده، 1985:31). وللتنمية الشاملة ثلاثة أبعاد رئيسة: 1) البعد النوعي: وهو الذي يحدد نوع التغير المطلوب وحجمه في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية والروحية. 2) البعد الزمني : وهو الذي يحدد الجدول الزمني لاحداث التغير، كأن يكون سريعا أو بطيئا، قصيراً أو متوسطا أو طويل المدى. . الخ. 3) البعد المكاني : وهو الذي يحدد مواقع التغير في حيز الدولة، أي مايعرف بالتنمية الاقليمية (حمودة، 1985:31-32).

ولتحقيق التنمية الشاملة تلجأ كثير من الدول الى التخطيط الذي يمكن تعريفه بأنه الطريقة المثلى لحصر وتقدير الموارد والامكانات الطبيعية والبشرية المتاحة وتحديد أساليب توظيفها مكانيا وقطاعيا وزمنيا بأقل تكلفة وأكثر فعالية لتحقيق الأهداف المرغوبة من أجل رخاء المجتمع ورفاهيته (محيى الدين، 1975:11؛ الزوكة، 1984:17 ؛ المنيس ، 1985:9 ؛ Davidoof & Reiner, 1973:11; Glasson, 1983:18-20). والتخطيط، بكافة مستوياته المحلية والاقليمية والوطنية ذو شقين: الأول علاجي أو اصلاحي Corrective، ويهدف الى حل المشكلات القائمة وقت التخطيط، مثل معالجة مشاكل الهجرة والاسكان والاختناق

المروري . . الخ ، والثاني وقائي أو ابداعي Creative ويهتم بايجاد الوسائل الملائمة لمنع استفحال المشكلات أو ظهورها (والي ، 1983 :48 ;Davidoof & Reiner, 1973:14-16) ، والى تكوين أوضاع جديدة لتحقيق طموحات تنموية اضافية . ويهتم التخطيط للتنمية العمرانية الشاملة بايجاد الصّيغة التكاملية بين جميع المستوطنات البشرية ، حضرية أو ريفية ، بهدف ضمان وصول التنمية الوطنية الشاملة الى جميع أجزاء الدولة وتحقيق التوزيع الأمثل للسكان والتأكد من حصولهم على جميع الخدمات التي يحتاجون اليها بسهولة ويسر (الزوكة ، 1984 : 25-26) . وهو بذلك يخرج عن المفهوم الضيق الذي ينظر الى التخطيط العمراني على أنه تنمية المدينة أو القرية كوحدة منفصلة عن بقية أجزاء الاقليم أو الدولة . ومع ذلك فان بناء الخطط ووضع استراتيجيات معالجة مشكلات التباين وعدم التوازن في التنمية العمرانية وتحديد الأهداف ورسم السياسات التي تحققها لا توصل وحدها الى تحقيق التنمية المنشودة . فالخطط ، بما تحتويه من برامج ، تحتاج الى امكانات مالية ضخمة لاتتوفر لدى كثير من الدول النامية ، كما أنها تتطلب ادراكا لطبيعة المجتمعات والامكانات المتاحة في جميع المستويات المكانية (الوطنية والاقليمية والمحلية) ، وفهما كاملا للأهداف والسياسات المرسومة لتحقيقها . هذه الشروط المالية والاجتماعية أثرت على كثير من الخطط ومنعتها من تحقيق أهدافها . ومن أهم العوائق والمشكلات التي تعاني منها الخطط الوطنية التي تضعها الدول النامية لتوجيه التنمية العمرانية مايلي :

1) غياب الأداة المكانية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية الوطنية ، ويقصد بذلك غياب التخطيط الاقليمي .
2) اقتصار التنمية الريفية على جوانب محددة وبالذات الزراعة ، وعدم التركيز على التنمية الريفية المتكاملة .
3) تركيز البرامج على التنمية الصناعية في المدن الرئيسية ، مع أن جميع الخطط تضع ضمن أهدافها العامة توزيع التنمية مكانيا وفي جميع القطاعات .

ومن أهم عناصر السياسات العمرانية التي تضعها الدول النامية لتحقيق التنمية الشاملة وتقليل الفوارق الاقليمية داخل كل دولة : التخطيط الاقليمي الشامل ، والتنمية الريفية المتكاملة ، وذلك في اطار خطط التنمية الوطنية الشاملة . الا أن التخطيط العمراني في الدول النامية يحتل مكانة دنيا في قائمة الأولويات على الرغم من أنه امتداد طبيعي للتخطيط الوطني الذي تأخذ به معظم هذه الدول (بريز ، 1972 :238) ، لذلك نجد أن قليلا من هذه الدول قد نجح في تطبيق هذه السياسات وتحقيق الأهداف العمرانية التي تضمنتها خططه التنموية .

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى :

1) تحليل دور خطط التنمية الوطنية التي نفذتها وتنفذها المملكة العربية السعودية في سبيل تحقيق التنمية العمرانية الشاملة فيها.
2) توضيح أهمية التخطيط الاقليمي الشامل والتنمية الريفية المتكاملة كأدوات لتحقيق التنمية العمرانية الشاملة، وعرض تجربة المملكة العربية السعودية في تطبيقها.
3) شرح نموذج تنفرد به المملكة العربية السعودية وهو مايعرف بالنطاق العمراني الذي يهدف الى التحكم في نمو المستوطنات البشرية سواء كانت مدنا أو قرى، وربط هذا النمو بالامكانات المتاحة للتنمية، وبالأهمية المحلية والاقليمية والوطنية والعالمية لكل مستوطنة.
4) تحديد أهم المعوقات التي واجهت التنمية العمرانية في المملكة، والحلول التي وضعت لها.

أولا : التخطيط الوطني للتنمية العمرانية في المملكة العربية السعودية

يتم التخطيط الوطني للتنمية في المملكة العربية السعودية من خلال سلسلة من الخطط الخمسية على أساس أنها أنسب الوسائل التخطيطية للظروف الطبيعية والبشرية والاقتصادية للمملكة. وتأثرت التنمية العمرانية في المملكة باستراتيجيات وأهداف خطط التنمية الوطنية حيث هدفت الخطط الأربع (1970-1990) دون استثناء الى رفع مستوى المعيشة والتوزيع العادل للثروة والمنافع العامة في جميع المناطق. وتعد الخطة الخمسية الأولى (1970 - 1975) أول تجربة للمملكة في هذا المجال، وقد تمت في ظروف اقتصادية غير جيدة اتصفت في بدايتها بعجز الميزانية وثبات عائدات النفط. أما فيما يتعلق بالتنمية العمرانية في الخطة الأولى فقد اتصفت بما يلي :

1) ان هذه الخطة لم تتضمن استراتيجية محددة لتطوير المدن والقرى، فقد أكدت على التنمية في المناطق الحضرية الرئيسية، الا أنها شجعت استمرار التخطيط الاقليمي التلقائي والتخطيط المحلي الذي بدأ قبل بداية مرحلة التخطيط الوطني مباشرة (الهيئة المركزية للتخطيط، 203:1970).
2) تركزت الجهود في تنفيذ بعض مشاريع البنية الأساسية كالسفلتة والارصفة والانارة والأسواق وتمديدات المياه.
3) كان التركيز، وهذا أمر طبيعي، على المدن الرئيسة مثل الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة والدمام.

4) أكدت الخطة الأولى على ضرورة اعداد الدراسات اللازمة لتوفير المعلومات والخرائط عن الأوضاع الراهنة (فلمبان، 75:1985).

الا أن الظروف المالية تغيرت خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى حيث ارتفع سعر البرميل من الزيت العربي الخفيف من 1.80 دولار الى 2.28 دولار، وارتفعت حصة الدولة في شركة أرامكو إلى 60 بالمئة، مما ساعد على تنفيذ برامج الخطة في مختلف القطاعات، ومنها القطاعات الحضرية والريفية. حيث زاد عدد البلديات من 54 بلدية في بداية سنوات الخطة الى 85 بلدية في نهايتها، وتجاوز تنفيذ المشروعات في أغلب الحالات ماكان مخططا له. كما تم الانتهاء خلال هذه الفترة من اعداد المعلومات والخرائط الضرورية عن الأوضاع الراهنة.

ومع أن أول مخطط عمراني رئيسي عن المملكة الذي وضع لمدينة الرياض كان قد بدأ الاعداد له قبل الخطة الخمسية الأولى بسنتين، الا أن الانتهاء من المخطط، والموافقة عليه كانت في السنة الثالثة من الخطة، لذا فقد كان هناك وقت كاف لكي يخرج المخطط الرئيسي للرياض في ضوء أهداف وسياسات خطّة التنمية الوطنية الأولى. ولأن هذه الخطة كانت متواضعة من حيث الاهداف وحجم المشاريع، وبسبب المتغيرات التي حدثت في السنوات الأخيرة من الخطة والتي من أهمها ارتفاع أسعار النفط وتزايد حركة السكان باتجاه العاصمة، كما أن التقديرات السكانية جاءت أقل جدًا من معدلات النمو، كل هذه العوامل استدعت تحديث هذا المخطط بعد فترة قصيرة من بدء تطبيقه. وعلى أي حال فقد أكد المخطط الرئيسي للرياض الاتجاهات التخطيطية التالية :

1) تدعيم نظام التخطيط الشبكي للشوارع كأفضل نمط مرغوب فيه يجب اتباعه في تخطيط مدينة الرياض والمدن الأخرى بالمملكة.
2) الاستمرار في تقسيم المخططات السكنية الى قطع كبيرة الحجم مثل النمط الذي كان سائدا في مشروع الملز، وأهمية وجود الفراغات حول المسكن، وهذا يؤكد أن بناء الوحدات السكنية المنفصلة (الفلل) اعتبر آنذاك أنسب نوع من المساكن (الهذلول، وأنيس الرحمن، 37:1985).

وتعد الظروف التي جاءت فيها خطة التنمية الثانية (1975-1980) مغايرة تماما للظروف التي كانت سائدة عند اعداد خطة التنمية الأولى، اذ أن انتاج النفط تزايد وأخذت أسعاره في الارتفاع وتجسد هذا وذاك في عائدات مالية ضخمة، فزالت بذلك العوائق المالية للتنمية، وأصبحت العوائق الرئيسة لمشاريع التنمية تتركز في نقص التجهيزات الأساسية ونقص القوى البشرية. لذلك فان خطة التنمية الثانية انطبعت بتأثير هذين العاملين حيث

وظفت مبالغ كبيرة في انشاء البنية الأساسية مثل شبكات الكهرباء والطرق والموانىء والهاتف والمياه والمطارات والمؤسسات التعليمية والخدمات الصحية مع التأكيد على كفاءتها وكفايتها. أما بالنسبة للنقص في القوى البشرية فقد استدعى الأمر استقدام العمالة المطلوبة لتنفيذ هذه المشاريع بأعداد كبيرة من مختلف أقطار العالم مع الاستمرار في اعداد القوى البشرية السعودية، من خلال الجامعات والمعاهد المتخصصة والبعثات الخارجية ومراكز التدريب، للمستقبل لاستكمال برامج التنمية.

لاشك أن هذه المشاريع والعمالة التي استقدمت لتنفيذها قد أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على نمو المدن السعودية واستكمال المرافق الأساسية فيها. فقد زاد عدد سكان المدن الرئيسة بشكل كبير خلال عقد السبعينات الميلادية حيث ارتفع عدد سكان الرياض من 355,000 عام 1970 الى 1,100,000 في عام 1981 (الداغستاني، 78:1985)، كما زاد عدد سكان جدة من 404,600 عام 1971 الى حوالي 915,800 نسمة عام 1978 (وزارة الشئون البلدية والقروية، 7:1979). وقد كانت الخطة الثانية واضحة بالنسبة لما تحتاج اليه المدن المتوسطة والصغيرة والمستوطنات الريفية، فكان الهدف الأساسي زيادة الخدمات البلدية في جميع مناطق المملكة، الأمر الذي استدعى انشاء بلديات جديدة تحولت فيما بعد الى مراكز صناعية وتجارية. وراعت خطة التنمية الثانية توزيع التنمية العمرانية في جميع أنحاء المملكة وفي كافة القطاعات وتنسيق الجهود للقضاء على أوجه الاختلاف والتباين الاقليمي، ومساعدة المناطق الريفية على تطوير أنشطتها لتشجيع أكبر عدد من السكان على البقاء في هذه المناطق مع تزويدهم بكافة الخدمات الضرورية (فلمبان، 92:1985).

وبزيادة معدلات التحضر والنمو الحضري في المدن الرئيسة بالمملكة تم طرح مشروعات المخططات التنفيذية الرئيسة عام 1976 لسبع مدن هي: الرياض، جدة، الدمام، المدينة المنورة، الطائف، أبها وجيزان. ورغم ان هذه المخططات قد أعدت باسلوب تخطيطي حديث الا أنها اتصفت بخاصتين أثرتا على امكانية تطبيقها بعد انتهائها:

1) على الرغم من أن كل مخطط اشتمل على خمسة عشر تقريرا فنيا درست ثمانية منها الوضع الاجتماعي والاقتصادي وحركة المرور واستعمالات الأراضي وتقويم المخططات القائمة، وتناولت التقارير السبعة الاخرى المخططات الارشادية المقترحة حتى نهاية الخطة الخمسية الرابعة الا ان هذه التقارير اتصفت بالشمولية المحلية وعالجت أوضاع المدينة دون النظر الى العلاقات الاقليمية للمدن والقرى المجاورة الا في نطاق ضيق.

2) كانت المدن السبع ، خلال اعداد هذه المخططات ، تشهد تغيرا سريعا يفوق ما يستطيع المختصون باعداد هذه المخططات اخذه بعين الاعتبار ، لذا فقد جاءت نتائج وتوصيات المخططات غير متفقة مع الاوضاع الراهنة في ذلك الوقت مما تطلب اجراء تحديث لها .

لقد تم خلال سنوات خطتي التنمية الأولى والثانية انشاء معظم التهجيزات الأساسية للتنمية والتقليل قدر الامكان من الفوارق الاقليمية والتباين بين المناطق الريفية والحضرية . وقد هدفت خطة التنمية الثالثة (1980 - 1985) الى استكمال مشاريع التجهيزات الأساسية التي بدأ تنفيذها في سنوات الخطة الثانية ، مع التركيز على المناطق التي تتوفر فيها مقومات النمو والتي تستطيع استيعاب السكان من المناطق المجاورة التي لا تتوفر فيها امكانات اقتصادية (فلمبان، 1985 :97) .

وحينما بدأ تطبيق خطة التنمية الثالثة ، كانت السياسة الحضرية قد اضحت ذات صيغة واضحة المعالم ، اذ ان هذه الخطة أكدت على الانتقال من المراكز الحضرية الرئيسة نحو توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية في المدن الصغيرة والمستوطنات الريفية . ولكي تتحقق هذه الأهداف فقد صدرت عدة سياسات واستراتيجيات على المستويات الوطنية والاقليمية ، وأهم خطوط الاستراتيجيات الرئيسة التي تتعلق بموضوع هذا البحث هي :

1) زيادة العمل على تنويع قاعدة الاقتصاد السعودي من أجل تخفيف الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل الوطني .
2) ان هدف التنمية الاقتصادية هو اعطاء الاولوية للاستثمار في قطاعات الانتاج الزراعي والصناعي والتعدين .
3) الاهتمام الخاص بالزراعة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في انتاج مواد الغذاء الاساسية .
4) حفز اشتراك القطاع الخاص في الانتاج الاقتصادي عن طريق دعم الحكومة للمشروعات الصناعية من أجل تخفيف الاعتماد على البضائع المستوردة .
5) مساعدة كافة مناطق المملكة على الاحتفاظ بسكانها وذلك بتنمية هذه المناطق وزيادة فرص العمل في الأنشطة المنتجة فيها . .
6) تشجيع تطور نظام جديد لمراكز الخدمة على المستوى الوطني والاقليمي والمحلي لتحاشي استقطاب الخدمات الحكومية للسكان في عدد قليل من المدن الرئيسة (وزارة التخطيط ، 1980: 81-92) .

لقد أكدت هذه الاستراتيجيات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، الحاجة الى نظام من المستوطنات يتسلسل هرميا ويكون جيد التحديد ، ولا شك ان وجود نظام للمستوطنات

متكامل التكوين سوف يسهم في تنمية الاقتصاد ويحد من الهجرة القوية من المناطق الريفية والمراكز الحضرية الى المراكز والتجمعات العمرانية الرئيسة .

وقد تطلب ذلك اعداد استراتيجية عمرانية وطنية تضع المعايير الأساسية لتحديد مناطق التنمية واحجامها ، بحيث تشكل كل منها منطقة استقطاب للأنشطة والسكان ، وبذلك تعتبر هذه المناطق بمثابة «أقطاب نمو» أو كما يطلق عليها منذ خطة التنمية الثالثة «مراكز النمو» وطبقا لخطة التنمية الثالثة فقد كان هناك اقتراح لثلاثة احجام من المراكز هي :

المركز المحلي : وهو المركز الذي تتوفر فيه الخدمات والمؤسسات المحلية التي يحتاج اليها قطاع من السكان بصورة متكررة .

المركز الاقليمي : وهو المركز الذي تتوفر فيه المؤ سسات الادارية والاجتماعية والاقتصادية المتخصصة التي تخدم عددا من المراكز المحلية التابعة للمنطقة .

المركز الوطني : وهو المركز الذي تتوفر فيه الأهمية الاقتصادية والادارية والسياسية على مستوى المملكة باسرها وتقدم فيه خدمات تخصصية للغاية مثل : الرياض، مكة المكرمة ، جدة ، الدمام (وزارة التخطيط 1980 : 106) .

وتؤكد خطة التنمية الرابعة (1985 - 1990) على استكمال توزيع الخدمات على المناطق الريفية حتى تتساوى في هذا المجال مع المراكز الحضرية الأخرى ، مع استكمال مشروعات التنمية التي بدأت في الخطط السابقة (وزارة التخطيط 1985 : 428) . ورغم أنه لم يصدر بعد تقويم شامل لانجازات هذه الخطة الا أنه بالامكان معرفة مؤشرات تحقيق هذه الأهداف من خلال مقارنة المصروفات على البنية الأساسية في المناطق الريفية والمدن المتوسطة والصغيرة مع المناطق الحضرية الرئيسة في السنوات الأولى من الخطة . ونلاحظ من الجدول رقم (1) أن ما يخص الفرد من الانفاق على مشاريع البنية الأساسية البلدية يبلغ اقصاه في المناطق الريفية . ففي عام 1985 كان معدل نصيب الفرد من الانفاق على هذه المشاريع البلدية في المدن الصغيرة جدا والمجمعات القروية (أقل من 10,000 نسمة) أكثر من ضعف هذا المعدل في المدن الكبيرة والمدن المتوسطة ، ويستمر هذا الاتجاه بشكل ثابت في السنوات التالية .

جـدول رقـم (1)

معدل نصيب الفرد من الصرف على المشاريع البلدية الجديدة في البلديات والمجمعات القروية*

احجام المدن (عـدد السكان)	1985	1986	1987	1988
أكثر من 100,000	21·0	18·6	17·0	16·6
100,000 - 30,000	12·0	12·0	12·4	13·1
29·999 - 10,000	15·3	15·3	15·8	16·5
أقل من 10,000	51·7	54·1	54·8	53·8

* تم تحويل البيانات الاصلية الى مقياس مئوي لتسهيل مقارنة معدلات الصرف/ للفرد بين فئات احجام المدن ، وهي ليست نسب مئوية من اجمالي المنصرف على المشروعات البلدية .

المصدر: وزارة الشئون البلدية والقروية (1988) ، تقرير قيد الاعداد .

ثانيا : التخطيط الاقليمي الشامل

ان التخطيط الاقليمي الشامل هو البعد المكاني لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وهو بعد لا يزال تأثيره محدودا في معظم الدول النـامية (بـريز ، 1972 : 238) ، التي يسود فيها التخطيط العمراني على المستويين الوطني والمحلي بمعزل عن التكامل الاقليمي ، بعكس معظم الدول المتقدمة التي تبنت تكامل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في خططها وسياساتها التنموية على كافة المستويات الوطنية والاقليمية والمحلية (ابراهيم ، 1986 : 22؛ Clark, 1980 : 155) . ويعد التخطيط الاقليمي الشامل حلقة الوصل بين التخطيط الوطني والتخطيط المحلي ، وهو الاطار الذي يتم فيه تحقيق أهداف التنمية الوطنية ونقلها الى جميع أجزاء الدولـة . كما أن خطـط برامـج التنميـة التي تتـم على المسـتوى المحـلي لا يمكن أن تكـون ناجحـة ما لم يتـم ربطهـا بخطـط وبرامج المنطقـة التي تقـع فيهـا (المشـعبي ، 1987 : 14;24؛ Glasson, 1983 : 21 ؛ Felemban, 1980 : 261) .

ولا تزال أجزاء كثيرة من الدول النامية بشكل عام ، والدول العربية بصفة خاصة ، وبالذات الدول ذات المساحات الكبيرة ، متخلفة عن مناطق التنمية الرئيسة فيها ، وهذا

ناتج عن تركيز الاستثمارات في مراحل التنمية الأولى على هذه المناطق الغنية رغبة في الحصول على نتائج سريعة على المدى القصير . الا أنه على المدى البعيد وجد أن تلك السياسات قد باعدت بين الأقاليم وساعدت على الهجرة وتفريغ بعض المناطق ، وزيادة الاختناق في مناطق أخرى (الخفاجي ، 1984 : 78) .

ان الربط بين التخطيط المحلي والتخطيط الوطني عن طريق المستوى الاقليمي يلغي النظرة التقليدية للتخطيط العمراني على أنه مشروعات هندسية وكفاءة فنية بحتة للتكوين الفيزيقي للمدينة دون مراعاة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط ، واهمال التكامل الحضري ـ الريفي على المستوى الاقليمي ، لذلك نجد أن الدول التي أخذت بالنظرة التقليدية للتخطيط العمراني هي التي تعاني اليوم من المشكلات الحضرية ، وبالأخص الهجرة المتزايدة من الريف ، ونقص الخدمات وتركز السكان في واحدة أو اثنتين من المدن في الدولة (ابراهيم 1986 : 24 ;58 : Potter, 1985) . أما الدول التي نجحت في تطبيق فكرة تكامل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية مع الجوانب الهندسية فقد نجحت الى حد كبير في التخلص من المشاكل الحضرية[1] . وقد أخذت بعض الدول تدرك هذه الحقيقة فتحولت الى التخطيط الشامل . ويتضح ذلك من الاتجاه الى مشروع خطة التنمية الشاملة لمدينة عمان الكبرى حيث تحقق للمخططين أن حل المشكلات الحضرية لا يمكن أن يتم محليا وبمعزل عن عوامل التأثير والتأثر محليا واقليميا ووطنيا . كما أنهم وجدوا أن من الصعب الفصل بين الخطط العمرانية ذات الطابع الهندسي أو الفيزيقي وبين الخطط الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة (أبو عياش، 1986 : 60) .

ويتطلب تحقيق التنمية العمرانية الشاملة عن طريق التخطيط الاقليمي توفر أبعاد رئيسة تشكل بتفاعلها مع بعضها الدور الذي يلعبه الاقليم كوحدة مكانية لها خصوصيتها وامكاناتها داخل حدوده المعتبرة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى الدور الذي يقوم به الاقليم مع باقي اقاليم الدولة لتحقيق أهداف التنمية الوطنية الشاملة . ويمكن عرض أهم هذه الابعاد بما يلي :

1) **الحجم الجغرافي المناسب** : فيجب أن يكون الحجم المكاني للاقليم كافيا لتعدد الأنشطة وأنماط الانتاج ، وسهولة الاتصال بين أجزائه في فترة زمنية قصيرة لا تتعدى اليوم الواحد .
2) **امكانات الزراعة** : لا شك أن الزراعة تعتبر قطاعا هاما من قطاعات التنمية ، فهي اضافة الى كونها مصدرا غذائيا رئيسا للسكان سواء داخل الاقليم أو خارجه ، فهي تعتبر أحد المصادر الرئيسة لكثير من الصناعات ، لذا فان قدرة الاقليم الزراعية تعد احدى الركائز الاساسية للتنمية الشاملة .

3) **امكانات الصناعة** : تتجه كثير من الدول النامية في الوقت الحاضر الى التصنيع في محاولة تحقيق التنمية الشاملة ، ويجب أن يكون الاقليم قادرا على تحقيق قاعدة صناعية في بعض أجزائه . وليس من الضروري أن تكون الصناعة ثقيلة ، بل يمكن تكييف القاعدة الصناعية طبقا لامكانات الاقليم كأن يكون التركيز على الصناعة الزراعية أو الالكترونيات التي لا تعتمد على المادة الخام الثقيلة . . الخ .

4) **توفر مناطق ارتكاز** Nodal Areas : فكثير من الخدمات تتطلب التجمع أما للاستفادة من توفر خدمات أخرى قريبة أو لطبيعتها المركزية ، كالخدمات الصحية التخصصية والمراكز الثقافية ، والخدمات التعليمية العليا . . الخ . لذا يجب أن تتوفر في الاقليم منطقة ارتكاز رئيسة واحدة تخدم احتياجات المنطقة من الخدمات الحضرية .

5) **القاعدة الاقتصادية القوية** : يجب أن يكون الاقليم قادرا على تحقيق التنمية الذاتية ، ولا يقصد بذلك أن يكون مكتفيا ذاتيا انما أن تكون لديه القدرة على تحقيق الانتاج المتخصص سواء على هيئة سلع أو خدمات ، كما يجب أن يكون قادرا على تصدير بعض انتاجه الى خارج الاقليم .

6) **القدرة على استيعاب النمو** : يجب أن يكون الاقليم قادرا على استيعاب النمو الذي يحدث نتيجة لتوفر الأبعاد السابقة ، وهذا النمو سواء في السكان أو الاستثمارات يساعد على استمرارية التنمية والمساهمة في رفع مستوى معيشة سكان الاقليم وبقية الاقاليم الأخرى (حمودة ، 1987 : 55-56) .

ويعد التخطيط الاقليمي من الأنشطة الحديثة نسبيا في المملكة ، حيث لم يتبع في خطة التنمية الأولى ، وفي الخطة الثانية تم تقسيم المملكة الى خمسة أقاليم تخطيطية هي : الوسطى والشمالية والجنوبية والشرقية والغربية ، وكان الهدف من هذا التقسيم الاقليمي هو توزيع الاستثمارات على اساس الخصائص الطبيعية والبشرية في كل منطقة بحيث تأخذ التنمية طريقها الى جميع السكان والتأكد من عدم تركزها في المناطق الحضرية الرئيسة . وقامت وزارة الشئون البلدية والقروية بتنفيذ مجموعة من الدراسات الاقليمية اعتمادا على هذا التقسيم ، شملت دراسة للاوضاع الراهنة في كل اقليم والمراكز الحضرية الرئيسة فيها كالتالي :

المنطقة الوسطى : الرياض ، الخرج ، حائل ، المجمعة ، بريدة ، عنيزة ، الرس .

المنطقة الشمالية : سكاكا ، دومة الجندل ، القريات .

المنطقة الجنوبية : أبها ، الخميس ، جيزان ، بيشة ، نجران .

المنطقة الشرقية : الدمام ، الخبر ، القطيف ، الأحساء ، الجبيل .

المنطقة الغربية : مكة المكرمة ، جدة ، المدينة المنورة ، الطائف ، تبوك ، ينبع .

ولتطوير عملية التخطيط ومواكبة التنمية الشاملة التي شهدتها المملكة منذ خطة التنمية الخمسية الثانية ، ولضمان التنمية المتوازنة لأقاليم المملكة والتخفيف من حدة التباين الاقليمي وما ترتب عليه من تفريغ المناطق الريفية من السكان الذين اخذوا في الاتجاه الى المدن الرئيسة (مراكز التنمية الأولى) ، فقد تم الاتجاه نحو التخطيط الاقليمي الشامل للتنمية الذي يمثل الجيل الثاني من التخطيط الاقليمي وهو يهدف الى تحقيق تنمية عمرانية ـ حضرية وريفية ـ متكاملة مكانيا وقطاعيا ، مع الاحتفاظ بحدود المناطق الادارية كحدود لمناطق التنمية ، وفي ضوء أهداف واستراتيجيات وسياسات خطط التنمية الوطنية . وقد تم الانتهاء من خمسة مخططات اقليمية شاملة هي : حائل والقصيم والباحة وتبوك ومكة المكرمة ، ويجرى العمل حاليا في مخططات القطيف والاحساء ونجران وجازان (الهذلول وأنيس الرحمن ، 1985 : 38) . وبنيت هذه المخططات على عدد من الاستراتيجيات والأسس التي تنطلق من أهداف واستراتيجيات الخطط الوطنية الخمسية ومن أهمها :

1) الجمع بين الأهداف الوطنية والاقليمية والمحلية والتمشي بموجب خطط التنمية العمرانية.
2) تحقيق التنسيق والتكامل بين التنمية القطاعية والتنمية العمرانية.
3) تحديد الموارد المتاحة في مختلف أنحاء المملكة والاستفادة منها في أماكن وجودها.
4) تحديد الأنماط العمرانية والتسلسل الهرمي للمستوطنات الحضرية والريفية.
5) تحديد النطاق العمراني وامتداده.
6) ازالة الفوارق في مستويات المعيشة بين مناطق المملكة ومدنها وقراها (حمودة وآخرون، 1986 : 305).

وفي اطار الاستراتيجيات الاقليمية والوطنية، بدأ تطبيق بعض هذه الخطط وخصوصا في حائل، والقصيم، والباحة. ويتمثل تأثير هذه الخطط على التحضر والنمو الحضري في أمرين : أولا، أن هذه الخطط قد شجعت عملية التحضر من خلال التأكيد على تنويع القاعدة الاقتصادية، وأدت الى توزيع متساو في الخدمات والمرافق العامة. وهذه السياسات التزمت بتحسين مستويات الحياة لكافة السكان في المراكز الحضرية والمناطق الريفية على حد سواء مما أدى الى تخفيف حدة تيار الهجرة الى المراكز الحضرية الرئيسة. بهذه الطريقة فان استقطاب الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية القائمة قد خف لصالح النمو

الاقليمي المتوازن. وثانيا : أكدت خطط التنمية الحاجة الى تسلسل هرمي لمراكز حضرية على مستوى اقليمي ووطني لضمان توزيع عادل وفعال للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. نتيجة لذلك كله، فان بعض المستوطنات الريفية قد تحولت الى مدن مما زاد في نسبة التحضر.

ان تطبيق هذه الخطط قد زاد من نمو المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية البعيدة. فعلى سبيل المثال، فان استراتيجية التنمية الاقليمية لاقليم القصيم، التي ووفق عليها حديثا وبدأ تطبيقها، تبنت خطة تنمية مركبة سوف تستمر بالتأكيد على الزراعة في المدى القصير والمتوسط، بينما تجهز للتنمية الصناعية على المدى البعيد (وزارة الشئون البلدية والقروية، 1983 : 28-29). ان هذا الاسلوب التخطيطي يوصى به لأنه سوف يركز على عدد محدود من مراكز الخدمات، وبذلك يخفف من حدة التنافس بين المراكز الحضرية الرئيسة ويقوي هرم التسلسل الحضري. وتبنت خطة اقليم حائل، التي ووفق عليها وطبقت حديثا، استراتيجية تنمية اقتصادية ـ اجتماعية مركبة، وهي خطة تستفيد من القاعدة الزراعية القوية والموقع الاستراتيجي بالنسبة لشبكة النقل. وفي اطار ذلك، فان استراتيجية التنمية المكانية هدفت الى تشجيع التنمية في الاقليم مع احتمال النمو الاقتصادي، وعملت على توزيع مستوى من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بشكل متساو في جميع أرجاء الاقليم، ونتيجة لذلك، يتوقع أن تنمو حائل كمركز حضري رئيس في الاقليم، مع تشكيل نظام حضري هرمي، وسوف يتيح ذلك نموا منتظما ومتناسقا في الاقليم، مما يزيد في فاعلية الاعتمادات المالية لتنمية المشروعات (وزارة الشئون البلدية والقروية، 1985 : 7).

اما على المستوى المحلي فان اهم التغيرات التخطيطية التي ظهرت في مرحلة التخطيط الاقليمي الشامل ما يلي :

1) مراعاة الاحوال المناخية السائدة في المملكة في اطار التقاليد الاسلامية، ففي مخطط اقليم حائل اقترح السماح ببناء الوحدات السكنية المنفصلة (الفلل) وترك فراغات حول المبنى، اضافة الى اعطاء الخيار للبناء طبقا للطراز العربي التقليدي الذي يتصف بوجود أفنية داخلية مخصصة للعائلات.
2) تقسيم قطع الاراضي على هيئة مستطيلات بدلا من مربعات، لأنه وجد أن اطوال الشوارع وخطوط المرافق ستكون أقل جداً، مما يساعد على تقليل التكاليف.
3) مراعاة الظروف المحلية وأسلوب الحياة في المناطق الريفية من حيث تقسيم الأراضي وأنظمة البناء بدلا من تطبيق نفس المفاهيم التي تطبق في المدن (الهذلول وأنيس الرحمن، 1985 : 39).

ثالثا : التنمية الريفية المتكاملة

التنمية الريفية المتكاملة هي تلك السياسات المنظمة والجهود الواعية التي تتم وفق خطة عامة لاحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه لرفع مستوى معيشة سكان الريف وتحسين كافة جوانب الحياة فيه (الرواف، 1986 : 100). ويجب التنويه الى أن التنمية الريفية ليست مصطلحا مرادفا للتنمية الزراعية، انما تشكل الزراعة أحد العناصر الرئيسة التي تعتمد عليها التنمية الريفية.

وتهدف التنمية الريفية المتكاملة الى تحقيق عدد من الأهداف أهمها :

أ) زيادة انتاجية القطاع الريفي، الذي يعتمد أساسا على الزراعة، من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي.
ب) ايجاد فرص العمل لسكان الريف، ليس كهدف وانما كوسيلة وعامل مساعد لتحقيق التنمية.
جـ) ايجاد الوسائل المناسبة التي تساعد على رفع دخول سكان الريف وتحسين أنظمة حيازة الأرض وايجاد الحوافز المختلفة للعمل.
د) التوسع في انشاء البنية الأساسية اللازمة للانتاج والارتباط بالارض وتقليل الفوارق بين الريف والمدن.
هـ) الاستغلال الأمثل لامكانات المناطق الريفية الطبيعية والبشرية.
و) النمو المتوازن بين مختلف أقاليم الدولة (Al-Rawaf, 1987 : 8; على، 1985 : 81; ابريهمي، 1985 : 98-99).

ويلجأ كثير من الدول النامية الى تطبيق خطط التنمية الريفية للحد من الهجرة الريفية الى المدن الرئيسة، الا أن أهداف هذه الخطط لم تتحقق في أغلب هذه الدول، أو على الأكثر تحقق عدد محدود منها (Abu-Lughod & Hay, 1977 : 7). فالتنمية الريفية السريعة المطلوبة لايقاف اندفاع سكان الريف الى المدن تتطلب امكانات مادية ضخمة لا تتوفر لدى معظم الدول النامية، خصوصا أن الجانب الريفي في التنمية الوطنية أهمل خلال مراحل التنمية الأولى. كذلك تعتبر التنمية الريفية عملية طويلة المدى، ومن الصعب توقع انتظار سكان الريف حتى انتهاء مشاريع التنمية التي قد تأخذ عشرات السنين، لذا فانهم يستمرون في الهجرة الى المدن، فتنشأ بذلك مشكلتان متزامنتان : الأولى استمرار الهجرة والحاجة الى الوفاء بمطالبها، والمشكلة الثانية الاستمرار في عمليات التنمية الريفية المكلفة. وبذلك أصبحت معظم الدول النامية تعاني من التخلف المزدوج، أي تخلف الدول ككل وتخلف المناطق الريفية بالمقارنة مع المناطق الحضرية (التحيز الحضري).

وتدخل التنمية الريفية ضمن اهتمامات معظم الدول النامية الا أن ما يعيب هذه التنمية أنها ذات طابع تجزيئي ووظيفي، فتظهر كأنها أعمال خيرية للريف وينتفي عنها الجانب التكاملي الشامل (علي، 1985 : 80). وهذا يقود الى النمو، ولا يحقق التنمية، لذلك تبقى المشكلات الأساسية كما هي، بل قد تزداد تعقيدا وصعوبة. فتوزيع الاسمدة على المزارعين يعد عملا هاما ويساعد على رفع انتاجية الزراعة وبالتالي زيادة دخل المزارع والرفع من مستواه المعيشي. ولكن مثل هذه المساعدات وحدها لا يكفي، فانخفاض مستوى الخدمات التعليمية، مثلا، لا يرفع من وعي المزارع ويؤثر في قدرته على تحقيق مستويات انتاجية أعلى. وبهذه الصورة تفقد التنمية صفة التكاملية التي يجب أن تكون عليها، فتصبح المساعدات الحكومية الناقصة والمشاريع المتناثرة عبارة عن مهدئات لا يلبث أن يزول تأثيرها فتحدث الهجرة من الريف الى المدن (Costello, 1977 : 29)

وتعد عمليات التنمية التي تمت في المملكة العربية السعودية خلال العقدين الماضيين فريدة في نوعها من حيث الحجم والشمولية والفترة الزمنية التي تمت فيها، اذ أنها لم تقتصر على مجال واحد أو قطاع معين بل كانت شاملة لجميع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في جميع مناطق المملكة : المدن والقرى والبادية. وكان من الطبيعي أن تتركز جهود التنمية الوطنية في حداثة عهدها على تنمية التجهيزات الأساسية بصفتها الركيزة الأساسية للتنمية الشاملة وتحقيق التنويع الاقتصادي. كما أنه من الطبيعي أن تستحوذ المراكز الحضرية على الجزء الأكبر من هذه الاستثمارات بسبب نمو هذه المدن بسرعة كبيرة وبالتالي تزايد المشكلات فيها. وهذا بالطبع أدى الى تنمية سريعة ومتزايدة في المدن على حساب تنمية وتطوير القرى في المناطق الريفية.

وبسبب عدم التوازن في التنمية الوطنية والتركيز على المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية، كان لابد أن يظهر كثير من المشكلات أهمها الهجرة الريفية وما يصاحبها من تفريغ للريف من سكانه المنتجين والضغط على الامكانات والموارد المحدودة في المناطق الحضرية، اضافة الى ما يحدثه ذلك من قصور في التنمية الشاملة على المستوى الوطني خصوصا في ما يتعلق بالأنشطة ذات الطابع الريفي كالزراعة والصناعات المرتبطة بها. لذلك نجد أن التنمية الريفية تعد جزءا من التنمية الوطنية التي تتحقق من خلالها الأهداف الأساسية لقطاع واسع من السكان والأراضي. وقد تضمنت الخطط الوطنية (خصوصا منذ الخطة الخمسية الثانية) سياسات واضحة ومباشرة تجاه التنمية الريفية عن طريق الاهتمام بالأبعاد الاقليمية للتخطيط الوطني واتباع سياسات متوازنة لكافة المناطق والأقاليم والمستوطنات مع التركيز على مساعدة المناطق الريفية لتنمية أوجه نشاطها الانتاجي مما يمكنها من الاحتفاظ بأكبر عدد من سكانها (وزارة التخطيط، 1980 : 395).

وكان من أولى السياسات التي اتبعت لتحقيق التنمية الريفية في المملكة تنفيذ المبنية الأساسية لتحسين مستوى الحياة والمعيشة في هذه المناطق، وتقليص الفوارق بينها وبين المراكز الحضرية التي حظيت بتنمية مبكرة نسبيا. ففي مجال الطرق تم ربط المدن الرئيسة بعدد كبير من القرى، اضافة الى ربط القرى بعضها ببعض، فوصل عدد القرى المربوطة بطرق معبدة الى أكثر من ألفي قرية وهجرة (المسلم، 1988 : 56). وفي مجال الاسكان تمت الاستفادة من صندوق التنمية العقارية الذي يقدم قروضا سكنية للأفراد، وتبلغ قيمة القرض في القرى والهجر 200,000 ريال بشروط وتسهيلات مريحة. وقد ساعدت هذه القروض على تغيير صورة القرية التقليدية ذات البيئة المعيشية الصعبة وحولتها الى ما يشبه الضواحي الحديثة خصوصا انه رافق ذلك اعداد مخططات سكنية حديثة مجهزة بكافة المرافق الأساسية. وقد كان لذلك عدة أبعاد اجتماعية واقتصادية أهمها :

1) استقرار البادية في القري والهجر القائمة نتيجة الاستفادة من قروض الاسكان وبناء مساكن دائمة لهم.

2) الحد من الهجرة الريفية الى المدن.

3) نتيجة لاشراف الجهات الفنية المختصة على عمليات اختيار التصاميم ومراقبة جودة التنفيذ ونوعية مواد البناء المستخدمة فقد تحسنت البيئة السكنية في المناطق الريفية بشكل يجعلها لا تختلف عن الضواحي السكنية الحديثة في المدن.

وقد حدث نفس التغيير في مجال الخدمات الاجتماعية والمرافق الأخرى كالصحة والتعليم والكهرباء والمياه والهاتف، الا أن للزراعة وتوفير الخدمات البلدية دورا كبيرا في تنمية المناطق الريفية وزيادة معدلاتها، خصوصا مع توفر البنية الأساسية للخدمات المطلوبة لهذه التنمية. ففي مجال الزراعة أدى التوسع في استغلال الأراضي القابلة للزراعة وتوفير موارد مائية جديدة، وتوفير المستلزمات الزراعية الهامة للمزارعين، مثل المعدات والآلات الزراعية والاسمدة، وتقديم حوافز مباشرة كالشراء والتسويق وغيره، كل ذلك أدى الى تطور القطاع الزراعي وأصبح هناك اكتفاء ذاتي في عدد من المحاصيل الاستراتيجية، كالقمح مثلا، اضافة الى المنتجات الزراعية الاخرى كالحليب ومشتقاته والبيض والخضراوات، بل أصبح بعضها يصدر الى خارج المملكة، كما هو موضح في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2)

التطور الزراعي خلال الفترة ما بين 1975 - 1985م.

	1975	1985
المساحة المزروعة	150,000 هكتار	2,300,000 هكتار
انتاج القمح	3,000 طن	1,700,000 (تجاوز الاكتفاء الذاتي)
الحليب ومنتجات الألبان	5٪ من حاجة الاستهلاك المحلي	اكتفاء ذاتي وتصدير
الدواجن	10٪ من حاجة الاستهلاك المحلي	اكتفاء ذاتي وتصدير في البيض وتغطية 60٪ من احتياجات الدجاج اللاحم

المصدر : المسلم، حمود «تطوير جهود التنمية الريفية بالمملكة العربية السعودية» البلديات، 1988-4 (13) : 53-63

لقد أدى هذا النمو في القطاع الزراعي الى تثبيت وتقوية وتنويع القاعدة الاقتصادية في المناطق الريفية، وتحولت المستوطنات الريفية من قرى صغيرة الى مدن تقدم الخدمات المحلية المختلفة وترتبط بالنظام الحضري الكبير للمملكة. وقد ساعد على ترسيخ وتثبيت هذه الخصائص الاقتصادية انشاء ما يعرف بالمجمعات القروية، وهو أسلوب يتناسب مع الظروف الطبيعية والسكانية لقرى وهجر المملكة، حيث تتصف هذه المستوطنات البشرية بصغر حجمها وتشتتها. وتقوم فكرة المجمعات القروية على أساس تركيز جهود تنفيذ الخدمات البلدية في مجموعات من القرى ذات التقارب والترابط الجغرافي والاجتماعي بحيث يمكن تقديم هذه الخدمات بانتظام وبتكاليف متقاربة معقولة، ويتم اختيار احدى القرى الرئيسة ذات الموقع الجغرافي المناسب بالنسبة لبقية القرى لتكون مركزا اداريا لتقديم هذه الخدمات. وأنشيء أول مجمع قروي من هذا النوع في عام 1976.

وقد توالى تأسيس المجمعات القروية خلال السنوات التالية حتى أصبح عددها في الوقت الحاضر 45 مجمعا قرويا (الشكل رقم 1)، تقدم خدماتها لأكثر من 2500 قرية، ويضاف الى ذلك 1400 قرية تعتمد في الحصول على هذه الخدمات على البلديات القائمة. أما القرى التي لا تخدم من قبل بلديات أو مجمعات قروية فيتم تقديم الخدمات لها مركزيا عن طريق وزارة الشئون البلدية والقروية أو اقليميا عن طريق فروع الوزارة. وتقوم

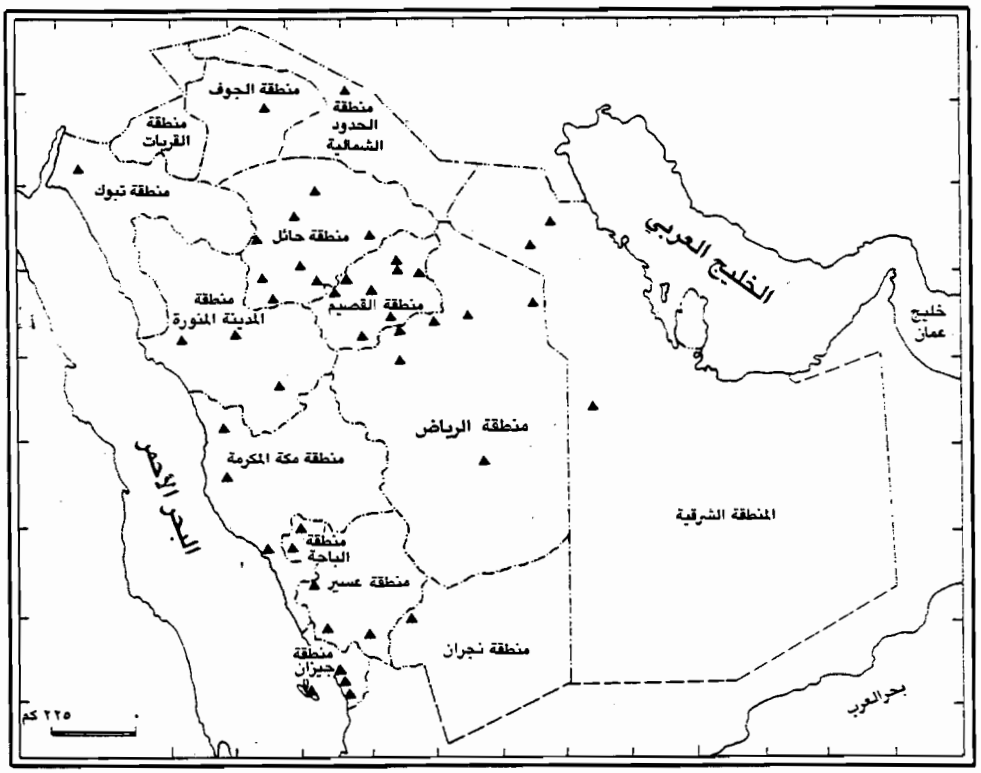

المجمعات القروية بجميع المهام البلدية للقرى الواقعة في نطاقها، ويشمل ذلك التخطيط العمراني بكافة فروعه الفيزيقية اضافة الى الاحتياجات الأخرى من المرافق ومدى كفاءتها، وتنفيذ مشاريع البنية الأساسية البلدية كالشوارع والارصفة والانارة وانشاء الحدائق والاسواق والمسالخ والقيام بجميع أعمال الصيانة والنظافة وصحة البيئة. ولقد واجهت التنمية الريفية بعض المعوقات العامة التي يمكن تلخيصها بما يلي :

1) اتساع مساحة المملكة التي تبلغ حوالي 2.25 مليون كم² وتباين طبيعتها وتضاريسها، بالاضافة الى ندرة المياه، مما أدى الى التوزيع الجغرافي غير المنتظم لأكثر من عشرة آلاف قرية وهجرة. ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك الى صعوبة تأمين الخدمات الأساسية لسكانها خصوصا اذا كانت هناك صعوبة اتصال ومواصلات بينها وبين مراكز التنمية القائمة، وبين القرى نفسها.

2) كان لصعوبة تحقيق التوازن في التنمية في البداية أثره في زيادة الهجرة الداخلية من القرى الى المدن حيث تشير أنماط الهجرة في المملكة الى زيادة النزوح من قبل سكان

القرى والبادية الى المناطق الغربية والوسطى والشرقية، بينما يزداد النزوح من المنطقتين الجنوبية والشمالية (وزارة التخطيط، 1980 : 70) وقد عكست هذه الظاهرة آثارها المباشرة على التنمية.

3) انشاء قرى وهجر وتوسعها مع أنها لم تكن مهيأة أو قادرة على النمو، مما أدى الى زيادة أعباء وتكلفة الخدمات (المسلم، 1988 : 59)، وقد شكل ذلك عائقا كبيرا امام برامج التنمية الريفية.

4) صعوبة اجتذاب عدد كاف من الموظفين المؤهلين للعمل في القرى والمناطق النائية، أولا : بسبب صعوبات ظروف المعيشة والتباين بين هذه المناطق وبين المدن من حيث توفر الخدمات الضرورية، وثانيا : بسبب نقص القوى البشرية المؤهلة بصورة عامة في ذلك الوقت، مما أدى الى ارتفاع تكلفة المشاريع وتأخير تنفيذ بعضها بسبب احجام المقاولين عن الدخول في المناقصات الخاصة بتلك المشاريع.

5) اتجاه التنمية الريفية في البداية الى ما يعرف بالتنمية القطاعية حيث قامت الوزارات المختلفة بتنفيذ المشاريع الخاصة بها، ولم تظهر ضرورة التنسيق الا بعد البدء في تنفيذ المشاريع الانمائية الريفية الكبيرة.

ولمعالجة هذه الصعوبات بدأ تطبيق منهج التكامل في التنمية الريفية في ضوء الخطط الاقليمية والوطنية. ورغم أن هذا المنهج بديء بتطبيقه في عام 1960 من خلال ما يعرف بمراكز التنمية الاجتماعية، الا أن هذا التطبيق كان جزئيا حيث لم يتضمن الا أربع وزارات هي العمل والشئون الاجتماعية، والمعارف، والصحة والزراعة والمياه. وتطورت فكرة التنمية الريفية المتكاملة بعد انشاء وزارة الشئون البلدية والقروية والبدء في اعداد لائحة تنمية وتطوير القرى التي صدرت في 1403/1/1هـ (1982) والتي وضعت الاطار العام والمداخل النظامية الى التنمية الريفية الشاملة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعمرانية بحيث تشارك فيها جميع وزارات الخدمات، ويتم تنفيذها بمستويات مختلفة محلية واقليمية ومركزية أو وطنية.

رابعا : تحديد النطاق العمراني

كانت حدود المدن والقرى في المملكة العربية السعودية في الماضي وخلال قرون طويلة تنتهي بالسور الذي يطوقها والقلاع والبوابات التي تنتشر عليه. وبعد أن قام الملك عبد العزيز ـ يرحمه الله ـ بتوحيد هذا الكيان الكبير واستتب الأمن وفق شرع الله أزيلت الأسوار تباعا وبدأت المدن تنمو وتتسع مساحة وسكانا بحسب الظروف الاقتصادية والعمرانية التي كانت سائدة في ذلك الوقت. وبعد أن حدثت الطفرة الاقتصادية في مطلع السبعينات الميلادية شهدت المملكة نموا عمرانيا واسعا ونقلة حضارية شاملة نمت فيها المدن

بسرعة فاقت جميع التقديرات المتوقعة والخطط المرسومة، ونتج عنها بعض العوائق والسلبيات التي استوجبت حلا سريعا قبل استفحالها وتفاقمها. وتمثلت واحدة من أهم هذه المشكلات في النمو السريع وتضخم المدن وامتدادها بصورة أفقية، مع وجود مساحات كبيرة من الأراضي غير المنماة داخلها. وساعد على انتشار هذا النمط العمراني عوامل اقتصادية واجتماعية تمثلت في ارتفاع مستويات الدخل بين الأفراد وأصبحت السيارات الوسيلة الرئيسة للانتقال مما زاد من المسافة التي يمكن أن يتحملها السكان لانتقالهم اليومي داخل المدينة، فأدى ذلك الى ظهور أحياء بعيدة نسبيا عن مركز المدينة زادت من الامتداد الأفقي لها.

ومن العوامل الاجتماعية التي أثرت في الامتداد الأفقي للمدن رغبة السكان في اقامة الوحدات السكنية المنفردة (الفلل) والاستقلال بمسكن خاص حديث تحيط به مساحات غير مبنية وذلك لتحقيق عنصر الخصوصية وتمشيا مع العادات والتقاليد. وقد ساعدت على التوسع في هذا النمط العمراني الحوافز والقروض التي تقدمها الدولة للمواطنين والتي تتمثل في منح الأراضي التي تتراوح مساحاتها غالبا ما بين 400م^2 ـ 900م^2، وقروض البناء، وبناء المرافق الاساسية وايجاد الخدمات الاجتماعية المختلفة في المناطق السكنية. وقد أدى ذلك كله الى قيام تجمعات (مخططات) سكنية موزعة حول المدينة القديمة، وضم القرى المجاورة، مما أوجد تضخما في مساحات هذه المدن.

ورغم الحرص على تأمين المرافق العامة وتوفير الخدمات للسكان، والمبالغ الكبيرة التي انفقت الا أن سرعة النمو العمراني وظهور مناطق سكنية مبعثرة في شتى أرجاء المدن تسبب في زيادة الضغط على الخدمات وشبكات المرافق العامة وعدم قدرتها على ملاحقة وتغطية كافة المناطق.

من أجل ذلك وبهدف احداث توازن بين النمو والمرافق وفق برنامج يتطابق مع الخطط الخمسية للدولة فقد صدر قرار من مجلس الوزراء في 1406/1/9هـ (1985) يقضي بتكليف وزارة الشئون البلدية والقروية بتحديد النطاق العمراني للمدن للعشرين عاما القادمة تقسم الى مراحل تتطابق مع الخطط الخمسية للدولة.

ويقصد بتحديد النطاق العمراني لمدينة أو قرية ما اقتراح الحدود الملائمة لتوطين الأنشطة الحضرية واستيعاب النمو العمراني بها خلال فترة زمنية محددة مع تحقيق أعلى قدر من الكفاءة الاقتصادية للموارد المتاحة للوصول الى الحجم الأمثل للمدن وتعيين حدود المراحل التنموية المختلفة بما يتواءم مع متطلبات نموها (وزارة الشئون البلدية والقروية، 1986 : 54) ويساعد تطبيق منهج النطاق العمراني على تنظيم التنمية العمرانية للمدن

والقرى، وهو بذلك يؤدي الى تحقيـق عدد من الأهـداف والوظائف التي يمكن تلخيصها بما يلي :

1) منع ظهور النمو العشوائي، واستغلال الأراضي غير المنماة داخل المدن التي غالبا ما تتوفر فيها المرافق والخدمات، أو تقع قريبة منها.
2) العمل على تحقيق ترابط النسيج العمراني، الأمر الذي يساعد المدينة على أداء وظائفها على الوجه الأمثل.
3) تنظيم استعمال الأراضي داخل المدن أو حولها للحفاظ على الرقعة الزراعية المتاخمة لبعض المدن والمناطق ذات الأهمية التاريخية والأثرية.
4) تحقيق الاستخدام الأمثل لشبكات المرافق والخدمات القائمة، وتخفيف الضغط والطلب على تمديد شبكات جديدة.
5) تحقيق التنسيق بين الجهات المعنية بالمرافق والخدمات العامة لتنفيذ مشاريعها وتحديث أو صيانة القائم منها.
6) الربط بين التنمية العمرانية على المستوى المحلي وبين خطط التنمية الوطنية.

ورغم أن نتائج الدراسات النهائية للنطاق العمراني لم تصدر بعد، الا أنه من المتوقع أنّ صدورها والبدء في تطبيقها سيساعد على الأقل في ايجاد دليل واقعي وعملي لتنظيم عملية النمو العمراني في المدن السعودية.

لقد وضعت خمس مراحل رئيسة لاعداد النطاق العمراني للمدن والقرى تختلف عند التطبيق بين مدن المملكة نتيجة لتباين ظروف كل مدينة وأحوالها الراهنة وطابعها المميز ومشاكلها التخطيطية، وتوفر الدراسات والمخططات عنها. ويمكن تلخيص هذه المراحل في ما يلي :

المرحلة الأولى ـ تجميع البيانات الاساسية : لقد كانت الخطوة الأولى في هذه المرحلة هي اعداد أو تحديث الخرائط الأساسية حتى يمكن وضع البيانات عليها بشكل يمثل الأوضاع الراهنة في وقت تصميم النطاق العمراني، فكثير من المدن والقرى زادت مساحتها وتغيرت بعض الأنماط المطلوبة في خرائط الأساس، منذ آخر تصوير جوي لها. وقد تم الاعتماد على الرفوعات المساحية الأرضية لتحقيق ذلك لأن معظم المدن الكبرى والمتوسطة لها خرائط أساس وتصوير جوي سابق وتطلب الأمر تحديثها واضافة التوسع الذي شهدته منذ اعداد آخر خرائط لها. أما المدن الصغيرة فقد كان الرفع المساحي للأراضي ملائما، وان كان قد تطلب جهدا ووقتا لتنفيذه. وشملت هذه المرحلة أيضا اجراء المسوحات الميدانية التفصيلية للأوضاع العمرانية الراهنة في المناطق المبنية من حيث نوع الاستعمال وحالته وارتفاعات المباني وشبكات الطرق، وفي المناطق قيد التنمية. كذلك شمل المسح الخدمات

والمرافق العامة المتوفرة مثل المؤسسات التعليمية والصحية والادارية والخدمات الترفيهية والدينية وشبكات المياه والكهرباء والهاتف والصرف الصحي والطرق وتصريف السيول. وأخيرا شملت البيانات معلومات عن السكان من حيث أعدادهم وتوزيع كثافتهم ومعدلات نموهم... الخ.

المرحلة الثانية ـ التحليل : اتبع في هذه المرحلة المنهج العلمي لتحليل كافة البيانات والمعلومات والخرائط التي سبق تجميعها مع الاسترشاد بالمعايير والمعدلات التخطيطية للوقوف على متطلبات النمو العمراني، وتشمل هذه المرحلة ما يلي :

1) تحليل الدراسات السكانية وتحديد معدل الزيادة المتوقعة لنمو السكان في المدينة لتقدير حجم النمو العمراني المتوقع لها خلال فترة زمنية محددة.
2) تحديد سعة العبء التشغيلي لشبكات المرافق العامة المختلفة ومدى تغطيتها لمختلف اجزاء المدينة ومدى استيعابها للزيادات المتوقعة.
3) دراسة كفاءة الخدمات العامة ومناطق التشبع ومناطق النقص.
4) تحديد نسبة الاشغال في مخططات التقسيم المعتمدة، وكذلك الأراضي غير المنماة وطاقة الاستيعاب.
5) تحليل الهيكل العمراني للمدينة ومعرفة أماكن الخلل والتكدس والاستعمالات المتنافرة.
6) تحديد أولويات التنمية ومحاورها.
7) حساب مساحات الأراضي المتطلبة للتنمية وفق الخطط الخمسية.

المرحلة الثالثة ـ تحديد نطاق النمو العمراني : بعد تحليل البيانات عن الأوضاع الراهنة يتم وضع عدة معايير يسترشد بها في النطاق العمراني وهذه المعايير هي :

1) المرافق : حيث يحدد النمو وفق تغطية شبكات المرافق.
2) الخدمات : حيث يتم تحديد النمو وفق تأثير الخدمات العامة.
3) السكان : حيث يتم تحديد النمو العمراني تبعا للنمو السكاني والكثافات السكانية.
4) مرئيات الأجهزة الحكومية : ويعتمد هذا المعيار على طبيعة التنمية التي تعتمدها كل ادارة حكومية لتقديم خدماتها.
5) الدراسات التخطيطية السابقة : ويعتمد على المرئيات الواردة في الدراسات التخطيطية الشاملة التى أعدت لبعض المدن.
6) المعيار المختار : ويعتمد على تجميع المعايير السابقة وتحليلها للخروج بمعيار مركب يحقق أقصى درجة من الكفاءة في تحديد النطاق العمراني، ويناقش مع بقية الجهات التي تقدم خدماتها في المدينة.

المرحلة الرابعة ـ مرحلة تحديد التفاصيل واخراج التصميم النهائي : وهي المرحلة التي يتم فيها تصميم واخراج تفاصيل النطاق العمراني بشكله النهائي. ويجب تقسيم النطاق الى مراحل تنموية حتى نهاية الفترة الزمنية المحددة لتنمية الأراضي داخل النطاق، ويراعى عند تعيين حدود هذه المراحل :

1) توافقها مع الخطط الخمسية للدولة.
2) قدرتها على استيعاب الزيادة السكانية المتوقعة ومتطلباتها من الخدمات والمرافق.
3) التوافق مع برامج الدوائر الحكومية المختلفة خلال الفترة المطلوبة قدر المستطاع.
4) أن يكون تعيين الحد مبنيا على أسس واقعية ومنطقية بحيث لا تحدث تجزئة للمشروعات المتكاملة أو الأراضي الخاصة ذات الملكيات الواحدة.

المرحلة الخامسة ـ طباعة معلومات النطاق العمراني لكل مدينة : وهي المرحلة النهائية التي تقوم فيها البلديات بتوثيق الدراسات والبيانات والمعلومات التي توصلت اليها لتحديد النطاق العمراني. كذلك تشمل هذه المرحلة اعداد كافة الخرائط والمخططات بشكلها النهائي موضحا عليها البيانات والمعلومات اللازمة.

النتائج التي حققتها دراسات النطاق العمراني : يعد تحديد النمو العمّراني لمدن المملكة احدى الركائز الرئيسة التي ترتكز عليها تنمية وتطوير هذه المدن، وقد حققت دراسات النطاق العمراني لمدن المملكة كثيرا من المنجزات الرئيسة التي لم يسبق تحقيقها من قبل والتي يمكن ايجازها على النحو التالي :

1) توفر خريطة أساسية لكل مدينة من مدن المملكة مشتملة على تحديد للاوضاع الراهنة ومتضمنة لكافة المتغيرات التي طرأت خلال الطفرة المذكورة، ومن الجدير بالذكر أن معظم البلديات لم يكن لديها قبل البدء في هذه الدراسة خريطة مشتملة على الاوضاع الراهنة، بل لم يكن لدى بعض البلديات اية مخططات اساسية للمدن على الاطلاق، ولا شك في أن توفر مثل هذه الخرائط المحدثة يعتبر من أفضل الانجازات في هذا المجال.
2) تطوير برامج الحاسب الآلي، فقد تم اثر الانتهاء من دراسات النطاق العمراني للمدن تطوير برامج الحاسب الآلي المتعلقة بتجميع المعلومات بهدف تحديث كافة البيانات عن المدن أولا بأول والاستفادة منها في مختلف المسائل التخطيطية التي تعنى بالبلديات وقد تم ذلك على مستويين :

أ) على مستوى الامارات الرئيسة والامارات الفرعية.

ب) على مستوى المدينة أو المستوطنة، وذلك بتقسيم المدينة الى احياء فبلوكات فأرقام للقطع الواقعة داخل البلوك.

وتتضمن المعلومات في هذا النظام قطع الأراضي على مستوى البلديات من حيث رقم القطعة، مساحتها الاجمالية، المساحة المبنية، اسم المخطط، التقسيم الذي توجد به القطعة، نوعية استخدام القطعة ببيانات عن الشوارع الذي توجد به القطعة، نوعية استخدام القطعة ببيانات عن الشوارع المحيطة بها، المرافق المتصلة بها كالكهرباء والهاتف والصرف الصحي والتشجير والرصف. . الخ. وتم تدريب الاجهزة البلدية على استخدام برامج الحاسب الآلي.

3) توفر تقديرات أقرب ما تكون الى الدقة عن أعداد السكان وأحجام المدن.

4) تحديد المساحات اللازمة للنمو العمراني وفق الظروف البيئية المحيطة.

5) ايجاد قاعدة لتحقيق التوازن المنشود بين النمو والمرافق والخدمات للوصول الى بيئة صحية.

6) تحديد اوجه النقص في الخدمات العامة من خلال تقويم الأوضاع الراهنة حتى يتسنى معالجة هذا النقص.

7) توفير علاقة تنسيقية بين كافة الجهات المعنية وذلك من خلال جمع المعلومات والخطط المستقبلية وتحديد قيام جهتين مختلفتين بتقديم خدمة واحدة.

8) ربط متطلبات النمو بالخطط الخمسية للدولة لتأكيد مبدأ التخطيط الشامل.

خامسا ـ المعوقات والحلول

لقد واجه التخطيط العمراني خلال مسيرته بعض الصعوبات التي ظهرت في فترات مختلفة، ومن أهم هذه الصعوبات والحلول التي وضعت لها ما يلي (الصالح ومرزا، 1989 : 55-56)

1) عدم وجود أجهزة معلومات يمكن تخزينها وتحديثها باستمرار واستخدامها عند الحاجة، مما أدى الى تكرار عمليات المسح والحصر. وقد تم تفادي هذه المشكلة بايجاد قواعد للمعلومات الأساسية على المستوى المحلي ووضعت لها برامج للحاسبات الآلية الصغيرة لتسهيل عمليات الاستخدام والتحديث.

2) الاعتماد على الشركات الاستشارية العالمية في اعداد المخططات دون مراعاة تنمية الموارد البشرية السعودية مما أوجد فراغا تخطيطيا فنيا عند التطبيق. وقد تم تفادي هذه المشكلة في جميع المخططات الحديثة عن طريق اشراك العناصر السعودية المؤهلة في اعداد جميع مراحل هذه المخططات بحيث شكلت هذه العناصر في ما بعد أجهزة التخطيط المحلي وساعدت على سهولة تنفيذ وتطبيق هذه المخططات.

3) عدم اشراك أجهزة الخدمات والمرافق الأخرى عند اعداد المخططات الأولى، مما قلل من عائداتها وامكانات تطبيقها. وقد راعت المخططات الاقليمية الشاملة هذا

النقص فكان اعدادها من خلال لجان تمثل جميع القطاعات وتراجع ما يخصها من هذه المخططات بشكل مستمر من بداية اعداد المخطط حتى اعتماده.

4) تركيز التخطيط العمراني في بدايته على المدن الرئيسة ولم يشمل الحيز الوطني كله، كما لم يراع التكامل بين التنمية الحضرية والتنمية الريفية، لذا جاء قاصرا عن الاستفادة من الامكانات الوطنية المتاحة، وقد راعت المخططات الاقليمية الشاملة هذه السلبيات واعتمدت على تخطيط كافة الأقسام المكانية في المناطق.

5) كان الاعتماد على الشركات الأجنبية ونقص الخبرات المحلية عاملا ساعد على نقل بعض الأفكار التخطيطية الغربية دون مراجعتها أو معرفة مدى ملاءمتها للبيئة المحلية في المملكة. ونلاحظ أنه في السنوات الأخيرة، وبعد توفر أعداد كبيرة من الخبرات السعودية المؤهلة في مجال التخطيط العمراني بدأت تظهر افكار عديدة ساعدت على الربط بين الخصوصية الاجتماعية والتخطيط الفيزيقي فظهرت أنماط متنوعة من المخططات التي تعكس متطلبات المجتمع السعودي أكثر من نقل الافكار الغربية عنه ومحاولة تطبيقها. ولعل تجربة الحي الدبلوماسي في الرياض تعتبر خير مثال على هذا النمط من التخطيط.

6) التغير في معدلات النمو وسرعته جعلت من الصعب تطبيق كثير من المخططات الأولى، فمثلا مخطط دوكسيادس لمدينة الرياض وجد أنه لم يكن ملائما للتغيرات التي طرأت في الاقتصاد السعودي، مما دعا الى تحديث المخطط بعد اعتماده بأربع سنوات فقط، والتعاقد مع شركة ست انترناشيونال (SCET International) لهذا الغرض، والذي وجد أيضا قبل اعتماده أنه يتطلب تحديثا آخر نتيجة للتغيرات الكبيرة التي مرت بها المدينة وجعلته غير قابل للتطبيق.

الخلاصة

للتنمية الشاملة في الدول النامية عدة أبعاد يأتي التخطيط في مقدمتها، وذلك بهدف نقل مجتمعاتها من حالة التخلف الى مستويات معيشية تماثل ما تتمتع به الدول المتقدمة، والتخطيط العمراني هو واحد من الأساليب التي تتبع لتحقيق هذا الهدف. وقد رأينا أن الخطط التي تضعها الدول النامية لتوجيه التنمية العمرانية تواجهها عدة عوائق تتمثل في غياب التخطيط الاقليمي واقتصار التنمية الريفية على جوانب محددة وبالذات الزراعة، والتركيز على التنمية الصناعية على حساب بقية القطاعات. ومما زاد من صعوبة المشكلة أن التخطيط العمراني يحتل مكانة دنيا في قائمة الأولويات، على الرغم من أنه يعد جزءا هاما ضمن خطط التنمية الوطنية.

وقد هدف هذا البحث الى دراسة تجربة المملكة العربية السعودية في ما يتعلق بدور خطط التنمية الوطنية التي نفذتها الدولة من أجل تحقيق التنمية العمرانية الشاملة، وتوضيح أهمية التخطيط الاقليمي الشامل والتنمية الريفية المتكاملة لتحقيق هذا الهدف. ومما سبق عرضه يمكن التوصل الى النتائج التالية :

1) تأثرت التنمية العمرانية باستراتيجيات وأهداف خطط التنمية الوطنية التي اتخذتها المملكة العربية السعودية كأسلوب لتحقيق التنمية الشاملة. وقد تدرج هذا التأثير بالتطور الذي حدث خلال سنوات هذه الخطط خصوصا في ما يتعلق بالتغيرات الاقتصادية التي شهدتها المملكة، وزيادة حجم الاستثمارات في مختلف القطاعات، وتزايد حركة السكان من الداخل والخارج. وكان التخطيط العمراني قد بدأ في أول الأمر على المستوى المحلي، وتمثل ذلك في المخطط الرئيس لمدينة الرياض الذي اعتمد في عام 1973، وما تلاه من مخططات للمدن الرئيسة. وبتطور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان، ونتيجة لتأثير حجم الاستثمارات الضخمة في مختلف أجزاء المملكة، ولتحقيق أهداف خطط التنمية الوطنية التي تسعى الى تقليل الفوارق الاقليمية، فقد نظر الى المستوطنات البشرية كنظام يجب أن يتسلسل هرميا بحيث يسهم في الحد من تفريغ الريف من سكانه ويقلل من الضغط على الامكانات المحدودة في المراكز الحضرية الرئيسة. أي أن النظرة الى المحليات أصبحت أوسع بحيث شملت جميع المستوطنات البشرية ضمن حدود الدولة ككل.

2) يتضح من العرض السابق أن المخططين في المملكة العربية السعودية أدركوا منذ الخطة الخمسية الثانية (1975-1980) أهمية التخطيط الاقليمي الشامل كأداة لتحقيق الأهداف الوطنية على المستوى المحلي بهدف تحقيق تنمية عمرانية ـ حضرية وريفية ـ متكاملة مكانيا وقطاعيا ضمن حدود المناطق الادارية كحدود ملائمة للتنمية، وفي اطار أهداف واستراتيجيات وسياسات خطط التنمية الوطنية. وقد أثبت تطبيق المخططات الاقليمية الشاملة التي تم الانتهاء منه لكل من مناطق : حائل والقصيم والباحة وتبوك ومكة المكرمة نجاح هذا الأسلوب في الربط بين أهداف التنمية الوطنية والمحلية وتحقيق التنسيق والتكامل بين التنمية القطاعية والتنمية العمرانية، واستثمار الموارد المتاحة في المناطق التي كانت سابقا تعتبر نائية وغير مرغوبة لتخلفها، اضافة الى دورها في رفع مستوى المعيشة وزيادة فرص التنمية اقليميا، مما ساعد على ازالة الفوارق الاقليمية في المملكة.

3) ان سياسات التنمية الريفية المتكاملة تعتبر من التجارب المميزة والجديرة بالتنويه، حيث تجنبت هذه السياسات التركيز المفرط على جانب معين واهمال بقية الجوانب،

كما حدث في معظم الدول النامية التي اتصفت بالتركيز على الاستثمار الزراعي على حساب بقية الجوانب.

وقد عملت سياسات التنمية الريفية المتكاملة التي طبقت في المملكة على تنفيذ مشروعات البنية الأساسية لتحسين مستوى الحياة والمعيشة في هذه المناطق وتقليص الفوارق بينها وبين المناطق الأخرى التي حظيت بتنمية مبكرة نسبيا، والتي يستكمل تأسيسها في الوقت الحاضر. كذلك عملت هذه السياسات على توفير الخدمات الاجتماعية كالرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات الأساسية التي أصبحت توجد في معظم القرى أو قريبة منها.

لقد ساعدت هذه السياسات على نجاح التنمية الزراعية في المناطق الريفية بحيث تم التوسع في استغلال الأراضي المزروعة وحدث اكتفاء ذاتي في عدد من المحاصيل الزراعية الرئيسة.

4) أدرك المخططون العمرانيون في المملكة العربية السعودية أهمية وضرورة التحكم في النمو العمراني، خصوصا أن نمو المدن والقرى في المملكة اتسم بخاصية التمدد الافقي نتيجة لتفضيل السكان للوحدات السكنية المنفردة (الفلل)، واتساع مساحات المساكن (400م² ـ 900)م²، وهذه المساحة تفوق معدل المساحة الملائمة الذي حددته منظمة الصحة العالمية والذي يبلغ 216م² والمخصصة للبناء والأراضي الفضاء المحيطة به (درة، 1988: 45). ولتوجيه نمو المدن والقرى في المملكة تم ايجاد نموذج خاص يتلاءم تماما مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتخطيطية للمملكة العربية السعودية. ولقد رأينا أن هذا النموذج المعروف بالنطاق العمراني يعمل على اقتراح الحدود المناسبة لتوطين الأنشطة العمرانية بحيث يسير مع خطط التنمية الوطنية، وتوفر الخدمات والمرافق الضرورية للسكان مما يساعد على ترابط النسيج العمراني ومنع ظهور النمو العشوائي وتحقيق الاستخدام الأمثل لشبكات المرافق والخدمات القائمة والتنسيق بين الجهات التي تقوم بتنفيذها، والتوزيع الأمثل للسكان.

لقد عملت هذه السياسات التخطيطية للتنمية العمرانية في المملكة العربية السعودية على ايجاد الحلول الجذرية لمعظم المشكلات العمرانية التي تعاني منها الدول النامية، وتعد مرحلة تطبيق نظام النطاق العمراني مؤشرا واضحا الى أن التخطيط العمراني في المملكة قد تخطى مرحلة التخطيط الوقائي وبدأ يروض نمو المدن في نمط من التخطيط الابداعي الذي يضمن ايجاد الوسائل الملائمة لمنع ظهور المشكلات العمرانية في المستقبل.

الهوامش :

1) مما يؤكد الانفصال بين التنمية العمرانية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية أن التخطيط العمراني لا يزال يعتبر جزءا من كليات الهندسة أو كليات العمارة في الجامعات العربية، بينما التخطيط العمراني بمفهومه الشامل يشترك فيه اشخاص يتم تأهيلهم في مجالات مختلفة : هندسة الطرق، هندسة المرافق، العمارة، الجغرافيا، الاقتصاد، علم الاجتماع، الادارة وغيرها من العلوم.

المصـــادر العربيـة

ابراهيم، ع.
1986 «النمو الحضري في المدينة العربية : المشاكل والحلول» مجتمع وعمران ـ 9 : 19-29.

ابريهمي، م.
1985 «التنمية الريفية وأهدافها في المملكة العربية السعودية» البلديات ـ 1 (4) : 97-103

أبو عياش، ع.
1986 «مشروع مخطط التنمية الشاملة لمدينة عمان الكبرى»، المدينة العربية ـ 22 : 60-64.

بريز، ج.
1972 مجتمع المدينة في البلاد النامية؛ الجوهري، م. (مترجم). القاهرة : دار نهضة مصر للطبع والنشر.

حموده، أ.
1987 «الاطار العام للتنمية الاقليمية الشاملة» البلديات ـ 3 (11) : 53-58.

1985 «التنمية الشاملة : معالمها وأبعادها» البلديات ـ 1 (1) : 31-33.

حموده، أ، العنقري، خ، الهذلول، ص.
1986 «التخطيط ودوره في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة» بحث قدم في المؤتمر الثاني لرؤساء البلديات والمجمعات القروية، المدينة المنورة 3-1986/2/6.

الخريجي، ع.
1986 التنمية الاجتماعية. جدة : رامتان.

الخفاجي، ع.
1984 «دور التخطيط الاقليمي في عمليات التنمية القومية»، مجتمع وعمران ـ 5 : 75-88.

الداغستاني، ع.
1985 «الرياض : التطور الحضري والتخطيط» الرياض : وزارة الاعلام.

دره، أ.
1988 اقتصاديات الاسكان. الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

الرواف، ع.
1986 «الاطار النظري لمفهوم التنمية الريفية» البلديات 2 (6) : 99-102.

الزوكة، م.
1984 التخطيط الاقليمي وأبعاده الجغرافية. الاسكندرية : دار الجامعات المصرية.

الصالح، ن.، مرزا، م.
1989 «تخطيط المدن في المملكة العربية السعودية : المراحل والأهداف والاستراتيجيات» البلديات ـ 5 (17) : 48-56.

محيى الدين، م.
1975 التخلف والتنمية. بيروت : دار النهضة العربية.

علي، ح.
1985 «استراتيجية التنمية الريفية في دول الخليج العربي : حالة دولة الامارات العربية المتحدة»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ 11 (يناير) : 77-108.

فلمبان، ع.
1985 «التنمية العمرانية للمدن والقرى بالمملكة العربية السعودية من خلال خطط التنمية» مجتمع وعمران ـ 7 : 75-99.

المسلم، ح.
1988 «تطور جهود التنمية الريفية بالمملكة العربية السعودية» البلديات ـ 3 (13) : 53-63.

المشعبي، ع.
1987 «التخطيط الاقليمي ـ تجارب عالمية : المملكة العربية السعودية، البلديات ـ : 14-21 3 (12).

المنيس، و.
1985 التخطيط الحضري والاقليمي. الكويت : جامعة الكويت.

الهذلول، ص. وأنيس الرحمن
1985 «تطور التخطيط العمراني والاقليمي في المملكة العربية ـ السعودية» البلديات ـ 1 (1) : 34-39.

الهيئة المركزية للتخطيط
1970 خطة التنمية الأولى. الرياض.

والي، ع.
1983 التخطيط الحضري : تحليل نظري وملاحظات واقعية. الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية.

وزارة التخطيط
1980 خطة التنمية الثالثة. الرياض.

———
1985 خطة التنمية الرابعة. الرياض.

وزارة الشئون البلدية والقروية
1979 «جدة : المخططات التنفيذية. التقرير الفني رقم 5- الأوضاع الراهنة للمنطقة العمرانية الكبرى» الجزء الثالث. الرياض.

———
1983 «المخطط الاقليمي للتنمية الشاملة لمنطقة القصيم، التقرير رقم 3 ـ الجزء الأول : البدائل الاستراتيجية الاقليمية». الرياض.

———
1985 «مخطط التنمية الشامل لمنطقة حائل»، التقرير النهائي. الرياض.

———
1986 «دليل دراسات النطاق العمراني». البلديات ـ 2 (6) : 53-75.

المصادر الاجنبية

Abu-Lughod, J. & Hay, R.
1977 Third World Urbanization. New York: Methuen.

Al-Rawaf, O.
1987 "Policies and Programs of Rural Development in Saudi Arabia." A paper presented in the conference of Strategies and Programs of Regional and Rural Development in Saudi Arabia, King Saud University, Riyadh, 11-15 April.

Clark, B.
1980 "Urban Planning: Perspectives and Problems." pp. 154-177 in G. Blake & R. Lawless (Eds.), The Changing Middle Eastern City. London: Croom Helm.

Costello, V.
1977 Urbanization in the Middle East. London: Cambridge University Press.

Davidoof, P. & Reiner, T.
1973 "A Choice Theory of Planning." pp. 11-39 in F. Andreas (Ed.), A Reader in Planning Theory. Oxford: Pergamon.

Felemban, A.
1980 "Regional Physical Planning as an Essential Part of Regional Development: A Case Study in Saudi Arabia". Ekistics 47 (284): 260-268.

Glasson, J.
1983 An Introduction to Regional Planning. London: Hutchinson.

Isard, W.
1975 Introduction to Regional Science. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Potter, R.
1985 Urbanisation and Planning in the Third World. London: Croom Helm

Dimensions of Urban and Rural Development in Saudi Arabia

Khalid M. al-Ankary

A comprehensive and integrated scheme of urban and rural planning is being adopted by many developing countries in order to achieve spatially and sectorally balanced development. However, few countries have been successful in this drive for integrated development because of the lack of either appropriate policies or adequate resources to support their programs, and consequently they have not been successful in eliminating, or even reducing, urban and rural problems. This paper evaluates the major dimensions of urban and rural development policies in the Kingdom of Saudi Arabia at the national, regional and local levels. These dimensions consist of: national development planning, comprehensive regional planning, integrated rural development, and the city-limit concept as a tool to control urban expansion. The main findings are that urban and rural development in the Kingdom have been evolutionary in nature, whereby changes have occurred from local and sectoral patterns into comprehensive, integrated and controlled planning.